http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1683) السنة السابعة - الاربعاء (23) كانون الاول 2009

سياسيون: على إيران إثبات حسن نيتها تجاه العراق

طهران تبرر حادثة حقل الفكة النفطي وتقول: «إنه سوء فهم»

حادثة حقل الفكة رفعت اسعار النفط العالمية

بغداد- طهران/ المدى والوكالات

وصفت ايران امس الثلاثاء قيام قواتها بدخول البئرالرابعة من حقل الفكة النفطي في محافظة ميسان بأنه «سوء فهم» ودعت خبراء من البلدين لدراسة قضايا ترسيم الحدود.

وجاء الاعلان الايراني بعد يومين من اعلان مسؤولين عراقيين انسحاب القوات الايرانية جزئيا من منطقة نفطية يتنازعها البلدان مما يحتمل ان ينزع فتيل خلاف حدودي يؤثر على العلاقات بين البلدين.

وقال رامين مهمانبرست المتحدث باسم وزارة الخارجية الايرانية في مؤتمر صحفي «موقفنا شديد الوضوح..كان هناك سوء فهم»، وأضاف أن وزيري خارجية البلدين توصلا «لتفاهم» في محادثة هاتفية يوم السبت، مشيرا الى انه ينبغي تشكيل لجنة لبحث ترسيم الحدود بين العراق وايران. وتابع «نعتقد انها قضية فنية.. ينبغي على الخبراء من الجانبين الجلوس ودراستها وتحديد المناطق الحدودية بين البلدين لازالة سوء الفهم هذا».

ويوم الاحد قال المتحدث باسم الحكومة علي الدباغ: ان مجموعة الجنود الايرانيين الذين استولوا على بئر نفطية في منطقة نائية على الحدود الايرانية العراقية في الاسبوع الماضي لم تعد تسيطر على البئر التي تعتبرها العراق جزءا من حقل نفط الفكة. وقال مسؤول حدودي في ايران: ان القوات الايرانية عادت الى مواقعها الاصلية بعد تفكيك حاجز اقامته القوات العراقية بالقرب من بئر النفط المتنازع عليها.

ويوم الجمعة الماضي رفع ١١ جنديا ايرانيا علم بلادهم على البئر الرابعة لحقل الفكة وتراجع الجنود لمسافة متخلين عن السيطرة على البئر، وطالب العراق بانسحاب كامل. وهناك تاريخ طويل من النزاعات الحدودية بين البلدين بما في ذلك نزاع تصاعد الى حرب امتدت ثماني سنوات في الثمانينيات. وتحسنت العلاقات بعد الاطاحة بنظام صدام عام ٢٠٠٣. ويقول عراقيون: ان البئر واحدة من سبعة ابار تمثل حقل الفكة وهو حقل صغير نسبيا وينتج حاليا نحو عشرة الاف برميل يوميا. وذكر مسؤولون عراقيون: ان البئر محل النزاع لم تعمل سوى فترة قصيرة قبل الحرب الايرانية العراقية، وتقول ايران: ان البئر تقع داخل حدودها. وقال مهمانبرست «الحل الامثل.. ان يجلس الخبراء ويبحثون القضية». وتابع «ستقوم لجنة باستعراض الحدود والخطوط الحدودية لازالة اي سوء فهم محتمل وايجاد حلول لذلك».

وقال تقرير بثته وكالة رويترز: ان السيطرة على البئر كانت خطوة رمزية الى حد كبير، ما اعتبره كثيرون رد فعل ضعيفا من المالكي قد يسبب له مشاكل في الانتخابات البرلمانية التي من المقرر ان تجري في السابع من اذار. واضاف التقرير: ان النزاع حول البئر القى بظلاله على الاسواق ودفع أسعار الخام للصعود وأبرز المخاطر المرتبطة بسلسلة من الصفقات النفطية التي ابرمها العراق مع شركات نفط كبرى هذا العام. والصفقات التي ابرمت في العراق لاول مرة منذ عام ٢٠٠٣ يمكن أن ترفع طاقة الانتاج لما يزيد الى أربعة امثال لينافس العراق السعودية أكبر منتج في العالم. ويقول المحلل غسان العطية من المعهد العراقي للتنمية والديمقراطية «انها رسالة واضحة لشركات النفط الاجنبية.. لا يمكنكم أن تأتوا وتستخرجوا النفط العراقي وفي نفس الوقت تضغط حكوماتكم علينا».

وفازت رويال داتش شل أكبر شركة نفط اوروبية وبتروناس الماليزية المملوكة للدولة وجازبروم الروسية وكوجاز الكورية و(تي.بي.او.ايه) التركية في الاونة الاخيرة بصفقات لتطوير حقول نفط عراقية قرب الحدود مع ايران. وقالت شركة (PFC) المختصة بدراسات الطاقة ان الحادث يمكن ان يكون له تأثير مستمر على التعامل مع الشركات الاجنبية ولاسيما تلك المرتبطة بالحقول التي تقع على الحدود العراقية الايرانية او بالقرب منها. وقالت الشركة في تحليل لها نشر في ١٨ كانون الاول ان الحادث، سواء كان عارضا او مدبرا، سيرفع توغل ايران المخاطر المرتبطة بهذه الاستثمارات.. وان من المتوقع ان يكون حل النزاعات الحدودية ملحا للشركات».

وقالت هيئة الاذاعة والتلفزيون الايرانية: ان وزير الخارجية الايراني منوشهر متكي ونظيره العراقي هوشيار زيباري أكدا في اتصال هاتفي مساء السبت على الحاجة لتنظيم لقاء بين مسؤولين من البلدين «بنية تنفيذ الاتفاقات الحدودية الثنائية.»

وقال الدباغ: ان لجنة عراقية ايرانية مشتركة ستبدأ دراسة ترسيم الحدود في المنطقة الصحراوية جنوب شرقي بغداد.

ورغم تصريح الدباغ ما زال هناك ارتباك في العراق بشأن وضع القوات الايرانية ما يعكس صعوبة في تحديد الحدود بشكل واضح في مثل هذه المنطقة النائية وغير المأهولة. وطرحت وزارة النفط على الشركات العالمية عقد تطوير حقل الفكة والحقول القريبة في مناقصة في حزيران، غير ان كونسورتيوم من شركات صينية رفض العرض المالي من الوزارة لقاء ادارة الحقول.

من جهته قال مسؤول بارز من شركة تسويق النفط العراقية (سومو): ان العراق يستهدف صادرات نفط في عام ٢٠١٠ عند مستوى ٢,١ مليون برميل يوميا. وقال المسؤول الذي طلب عدم نشر اسمه ان العراق يعتزم تصدير ١,٦ مليون برميل يوميا من حقوله الجنوبية ونحو ٥٠٠ الف برميل يوميا من الشمال. واشار الى انه من الممكن زيادة الانتاج قبل نهاية العام من حقل الرميلة مع بدء ظهور أثر أعمال شركتي بي.بي البريطانية وسي.ان.بي.سي الصينية هناك. ويضخ الرميلة نحو ١,٠٥ مليون برميل يوميا تأمل الشركتان في زيادتها الى ٢,٨٥ مليون برميل يوميا.

وفي واشنطن أعرب أعضاء في الكونغرس الأمريكي من الحزبين الديمقراطي والجمهوري عن قلقهم من ما سمّوه بـ«الاختراق العسكري الإيراني للأراضي العراقية». وعبر مستشار المجموعة النيابية لمكافحة الإرهاب في الكونغرس الباحث وليد فارس عن هذا القلق كما لمسه من مباحثاته مع العديد من أعضاء المجموعة. واضاف: أن أعضاء في المجموعة التابعة للكونغرس توجهوا إلى الإدارة الأمريكية لحضها على أن يكون لها موقف حازم حاسم وواضح فيما يتعلق بهذا الحادث. وتابع أن الأمر متروك للعراق في الطلب من واشنطن أن تتدخل لحماية أراضيه وفق ما تضمنته الاتفاقية الستراتيجية الموقعة بين بغداد وواشنطن.

وبالنسبة للدول المستهلكة للنفط فان مجرد ارتفاع مؤقت في أسعاره العالمية قد يسبب اوجاعا اقتصادية كبرى. ولم يلق الاحتلال الايراني للبئر التي تعتبرها العراق جزءا من حقل الفكة في محافظة ميسان مقاومة تذكر من القوات العراقية. وقالت ايران: ان قواتها تقدمت لتفكيك حاجز اقامته القوات العراقية في الاونة الاخيرة. وتعد البئر التي لا تعمل منذ عقود صغيرة بالمعايير المحلية.الى ذلك قال نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي ان «على ايران عدم نقل مشاكلها الداخلية الى العراق»، داعيا اياها «لان تثبت مصداقيتها وانها فعلا مع العراق ومع الشعب العراقي ومع العملية السياسية وان لا تعمل على زعزعة استقرار البلاد في هذه الظروف الصعبة».

واكد الهاشمي في تصريح صحفي نقله مكتبه الاعلامي «ان ما تعرض له حقل الفكة النفطي يعتبر عدوانا سافرا على السيادة العراقية لا يمكن السكوت عنه على الاطلاق مشددا على ضرورة انسحاب القطعات الايرانية الى داخل الحدود الايرانية فورا». واضاف « ما تعرض له حقل الفكة النفطي يؤكد من جديد مطامع إيران في الأراضي العراقية وفي ثروات العراق»، عادا «انسحاب إيران الى سواتر ترابية محيطة بالبئر النفطية وإنزال العلم الإيراني لا يكفي ، ودعا الى عدم تعليق هذا الموضوع على خلفية مزاعم كاذبة على أساس ان هذا البئر هي بئر متنازع عليها». وتابع الهاشمي قائلا «البئر الرابعة تقع ضمن الأراضي العراقية وعلى هذا الأساس أوجه ندائي الى إيران واذكرها بما تقوله من إنها مع العراق وإنها تدعم العملية السياسية ، إذا كانت إيران تطمح الى علاقات جيدة مع العراق لتكف أذاها عنه». واكد الهاشمي ان «العراق ليس ضعيفا ولن يقبل ان يساوم على سيادته وعلى ارضه ومصالحه واذا كان وضع العراق اليوم حرجا وصعبا فالعراق سيتعافى والعراقيون سيعالجون جراحاتهم ويصطفون ويتوحدون خلف راية المشروع الوطني».

وفي غضون ذلك أعلنت مصادر مقربة من لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان أن اللجنة ستجتمع اليوم الأربعاء لمناقشة التوغل الإيراني داخل الأراضي العراقية والسيطرة على بئر تقع ضمن حقل نفطي حدودي، واضافت المصادر بحسب وكالة آكي الايطالية إن «أعضاء اللجنة سيطرحون قضية تجاوز الجانب الايراني على البئر في إجتماعهم المقبل، وقبل أي إجراء يتخذ في البرلمان أو في اللجنة يجب معرفة وجهة نظر الحكومة وإلى ماذا توصلت من خلال مخاطبتها مع الإيرانيين، ، لابد من معرفة لاسيما أن هناك معلومات تشير إلى عزم بغداد وطهران تشكيل لجنة فنية مشتركة وصفت بالستراتجية لإنهاء مشكلة تخطيط الحدود، والاتفاق على أن تعقد أولى إجتماعاتها في القريب العاجل».وتابعت المصادر إن هناك «إجماعاً نيابياً على رفض التجاوزات الإيرانية على الحدود العراقية بأي شكل من الأشكال وتحت أية ذريعة، ومواصلة الضغط الدبلوماسي على إيران من أجل سحب قواتها بالكامل ومطالبتها باللجوء إلى الحوار المباشر من أجل معالجة كل الخلافات الحدودية مع العراق». وزادت: «هناك مخاوف تساور بعض النواب من أن يكون الانسحاب الإيراني الجزئي يأتي في إطار إجراء تكتيكي للسيطرة على آبار نفطية أخرى تقع ضمن الحقل».

ترتيبات بين بغداد والرياض لتنظيم زيارات عائلية إلى المعتقلين السعوديين

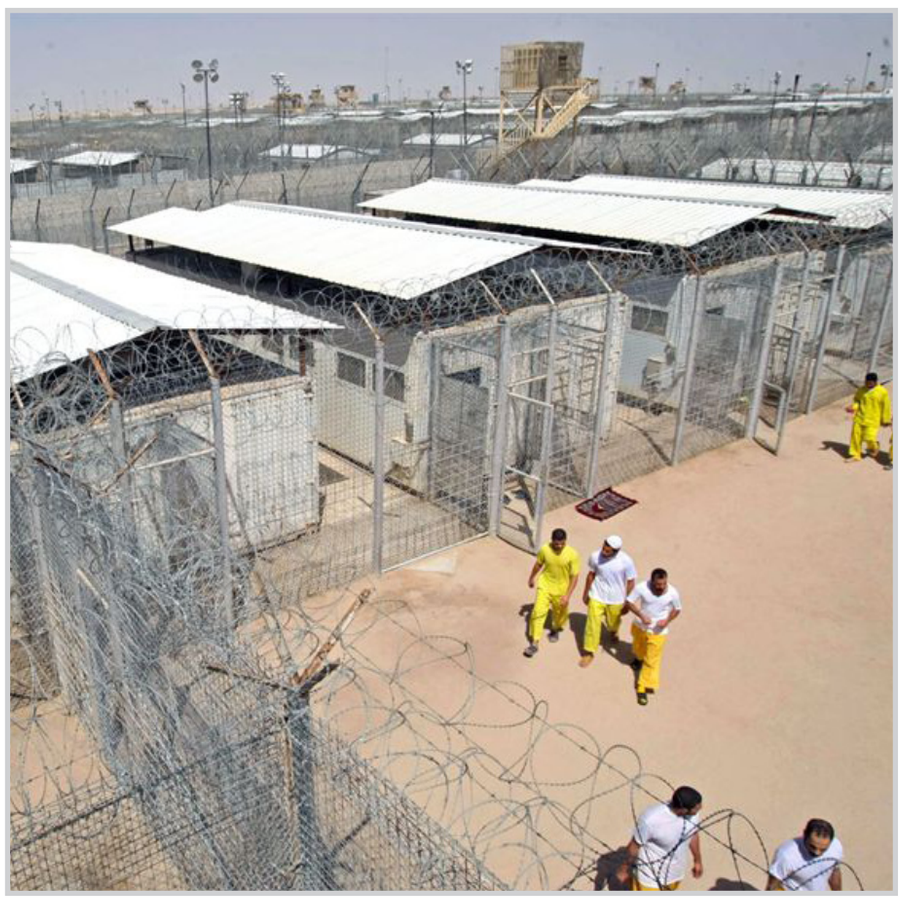

معتقلين في سجن بوكا

الرياض/ وكالات

كشف رئيس هيئة الهلال الأحمر السعودي فيصل بن عبد الله عن ترتيبات أخيرة لاجتماع يعقد اليوم الأربعاء في سويسرا يضم وفدا رسميا من الهلال الأحمر السعودي بمسؤولين من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بشأن تنظيم زيارات عاجلة لعائلات ذوي المعتقلين السعوديين في العراق وأفغانستان.

وبحث في وقت سابق مسؤولون سعوديون وعراقيون في العاصمة الأردنية عمان، وضع المعتقلين السعوديين على الأراضي العراقية، وهو اللقاء الأول من نوعه الذي يعقد بين الطرفين لمناقشة الوضع الحقوقي لهؤلاء المعتقلين.

وقال عبد الله: إن الاجتماع الذي سيعقد الأربعاء في سويسرا، سيناقش ما توصلنا إليه من ترتيب لأجندة زيارة العائلات لأبنائها في الدول المعتقلين فيها، إضافة إلى مناقشة موضوعات أخرى. ويأتي هذا الاجتماع، ضمن الجهود التي تقوم بها هيئة الهلال الأحمر السعودي باعتبارها الذراع الإنسانية والإغاثة لحكومة الرياض، وذلك لتمكين عائلات معتقلين سعوديين من زيارة أبنائها المعتقلين لدى السلطات العراقية والأفغانية.

وكان رئيس هيئة الهلال الأحمر السعودي قد أعلن في وقت سابق، السماح لـ ٥٠ شخصا من ١٢ عائلة سعودية بزيارة ذويهم من المعتقلين في أفغانستان والعراق، وقال: هناك مباحثات طويلة بين الهلال الأحمر ووزارة الخارجية السعودية مع الصليب الأحمر للسماح بذوي المعتقلين في العراق وأفغانستان بزيارتهم وأبدوا استعدادهم، وستسير قافلة خاصة بهم، وننتظر رد بعض القطاعات لأخذ الأذن، كما أننا طالبنا السماح لخمسة من ذوي كل معتقل بالزيارة، أي في حدود ٥٠ شخصا من ١٢ عائلة.

من جهته، قال جان ميشال مونو المفوض الإقليمي لبعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في شبه الجزيرة العربية، إن أعداد المعتقلين السعوديين في السجون العراقية، لا تتجاوز ١٠٠ معتقل، ممثلا أعدادهم بعدة (درازن) من المعتقلين. فيما قال الدكتور موفق البيوك الرئيس التنفيذي لمشروع التشغيل الذاتي في هيئة الهلال الأحمر ان الهيئة قامت بحصر العائلات الراغبة في زيارة أبنائها في السجون العراقية والأفغانية. واضاف: لقد بدأنا فعلا في تسجيل أسماء الراغبين في الذهاب إلى هناك.

وكانت هيئة الهلال الأحمر، قد نجحت في مفاوضاتها التي فتحها رئيسها فيصل بن عبد الله، مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وذلك لتمكين الهيئة من ممارسة دورها الدولي ضمن ما سمحت به الاتفاقيات الدولية في هذا الشأن، وحسب مواد القانون الدولي الإنساني بضرورة الاطمئنان على السجناء والمحتجزين.

عقب تمديد مجلس الأمن قرار حماية صندوق التنمية لعام آخر

العراق يدرس تدابير نقل إدارة عائداته المالية

بغداد/ المدى والوكالات

تدرس الحكومة التدابير التي سيتم بموجبها نقل إدارة العائدات النفطية بعد عام من الآن، بعد تمديد مجلس الأمن الدولي قرار حماية صندوق تنمية العراق حتى الحادي والثلاثين من كانون الأول من العام المقبل.

وقال السفير العراقي لدى الأمم المتحدة حامد البياتي ان الحكومة ستقدم تقريراً مفصلاً حول الإجراءات الكفيلة التي سيتم بموجبها نقل إدارة العائدات النفطية بعد عام من الآن إلى العراق.

ودعا مجلس الأمن العراق إلى البدء بالتحضير إلى ما بعد التمديد. وترحب بغداد بتمديد إجراءات إيداع عائدات النفط في صندوق تنمية العراق لما يتضمنه من حماية لعائدات العراق النفطية من الملاحقات القضائية من المتضررين من غزو نظام صدام للكويت. وتابع البياتي في بيان نشر على موقع الامم المتحدة أن «مجلس الأمن الدولي أصدر بالإجماع القرار رقم ١٩٠٥ لتمديد حماية صندوق تنمية العراق لمدة اثني عشر شهرا حتى الحادي والثلاثين من كانون أول من العام المقبل». واوضح «كان هناك بعض الدول التي طالبت بالتمديد لمدة ستة أشهر فقط ولكن بعد جهود ومباحثات تمكنا من إقناع جميع أعضاء مجلس الأمن بالتمديد لمدة سنة كاملة وذلك لأننا مقبلون على انتخابات في شهر آذار المقبل ولأننا بحاجة إلى وقت لإجراء ترتيبات مالية فيما يخص تحويل الأمور من صندوق تنمية العراق إلى ما بعد تلك المرحلة».

وكان صندوق تنمية العراق الذي يدير عائدات مبيعات النفط، قد تلقى مبلغ ١٨٠ مليار دولار بنهاية العام الماضي. وأضاف سفير العراق لدى الامم المتحدة أن «الفصل السابع يكون أحيانا ضد العراق مثل فرض العقوبات وموضوع التعويضات، ولكن في هذا الموضوع يعد الفصل السابع مهما فبدونه لا يمكن حماية أموال العراق ويمكن للدائنين سواء كانوا دولا أو شركات أو مؤسسات خاصة أن يتخذوا قرارات ضد العراق لذلك فإن الحماية تحت الفصل السابع هي أفضل طريقة لحماية أموال العراق وصندوق تنميته».

ويذكر أن مجلس الأمن أنشأ صندوق تنمية العراق عام ٢٠٠٣ ليحل محل برنامج النفط مقابل الغذاء، والذي كان العراق يستخدم بموجبه عائدات النفط لشراء الاحتياجات الإنسانية برعاية الأمم المتحدة. وأوضح البياتي أن «الحكومة العراقية ستتخذ خلال العام الحالي، الترتيبات والإجراءات اللازمة للاستعداد لمرحلة ما بعد صندوق تنمية العراق، وأن مسؤوليات اللجنة الدولية للمشورة والمراقبة ستنقل إلى لجنة خبراء عراقية للإشراف على إنفاق الأموال العراقية وعائدات النفط». ويشار إلى أن قرار مجلس الامن الدولي رقم ١٨٥٩ ينص على أن مجلس الامن يقرر أن يمدد حتى ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ الترتيبات المحددة في الفقرة ٢٠ من القرار ١٤٨٣ في العام ٢٠٠٣ بشأن إيداع العائدات المتأتية من مبيعات صادرات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي في صندوق تنمية العراق.

وعلى صعيد متصل، وصف الخبير الاقتصادي علي المانع قرار مجلس الامن الاخير بالخطوة الداعمة لتحركات البلاد نحو اعادة الاعمار، وقال بحسب وكالة (إيبا) امس الثلاثاء ان القرار يشكل مبادرة ايجابية من المجتمع الدولي تجاه العراق مما يتطلب الخروج بعدد من القرارات السياسية والاقتصادية التي ستصب في مصلحة المواطن وتسرع من تنفيذ برامج اعادة الاعمار. واضاف ان مجلس الامن اصبح متيقنا من الدور المحوري الذي يضطلع به العراق في محيطه العربي والاقليمي والعالمي، وصولا الى سبل قادرة على تعزيز مسيرة العمل المشترك في كل المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية. مبينا ان التجربة العراقية الحديثة استطاعت تجاوز عدد من المحن والكوارث التي مرت بها دول اخرى.

ولفت المانع الى ان صندوق التنمية العراقي اذا نقلت صلاحيات ادارته الى السلطات العراقية المتعاقبة بعد حل سلطة الائتلاف المؤقتة بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ لعام ٢٠٠٤ على ان يؤسس ما يعرف بالمجلس الدولي للمشورة والرقابة الذي يتولى مهمة تأمين استخدام أموال العراق الموجودة في صندوق التنمية بصورة شفافة.

وزير الداخلية التركي يؤكد نجاح مباحثاته في بغداد وأربيل

انقرة/ وكالات

اعرب وزير الداخلية التركي بشير اتالاي عن الاعتقاد بان التعاون الامني بين بلاده والعراق سيشهد قريبا تطورا نوعيا في نطاق الجهود لاستئصال حزب العمال الكردستاني من المنطقة.

وقال اتالاي للصحفيين عقب عودته من العراق في ختام مشاركته في اجتماعات اللجنة الامنية الثلاثية انه عقد محادثات مثمرة في العراق ستكون لها «مساهمات جدية» في الجهود الرامية للقضاء على العناصر المسلحة للحزب التركي، مضيفا «اعتقد ان تعاوننا مع العراق في هذا الاطار سيدخل بعدا جديدا كما سيثمر نتائج ملموسة».

واوضح ان اجتماعات اللجنة التي عقدت على امد يومين في بغداد ومدينة اربيل اوصلت رسالة قوية للاطراف المعنية وجرى خلالها تبادل معلومات في غاية الاهمية .

وكانت بغداد قد استضافت يوم الاحد احدى اجتماعات لجنة التنسيق الامني الثلاثي التي تضم العراق وتركيا والولايات المتحدة في ما جرى عقد الاجتماع الثاني أمس في مدينة اربيل حيث مقر اللجنة.

واكد الوزير التركي انه جرى خلال الاجتماعين بحث سبل استئصال الوجود المسلح لعناصر حزب العمال الكردستاني التركي المعارض والقضاء على التهديد الذي يمثله على امن تركيا والمنطقة. وذكر ان المشاركين في الاجتماع الثلاثي تبادلوا معلومات لم يحدد طبيعتها واكتفى بالقول انها تتعلق بالاجراءات الكفيلة لتطوير التعاون القائم بين الاطراف الثلاثة.

وكشف عن ان الجانب التركي نقل الى الجانبين العراقي والامريكي طلبات من دون ان يفصح عنها لكن يتوقع انها تتصل بمطالب باغلاق معسكر (مخمور) للاجئين حيث يلوذ به عشرات الالوف من الاكراد الذين نزحوا من تركيا خلال الصراع بين عناصر الحزب وتركيا طوال ٢٥ عاما.

وقال الوزير التركي انه زار مقر لجنة التنسيق الامني والاستخباراتي في اربيل وبحث مع المسؤولين الامريكيين في اللجنة التقارير الاستخباراتية الاخيرة بشأن نشاط عناصر الحزب وتحركاتهم في المنطقة. واضاف انه التقى رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني ورئيس الوزراء برهم صالح وعددا من مسؤولي الاقليم لبحث العلاقات بين تركيا اقليم كردستان العراق وابلاغهم بتصميم انقرة على وضع حد لتهديدات حزب العمال الكردستاني.

عناصر من حزب العمال الكردستاني